

## أثر الإستدامة المالية في النمو الاقتصادي للعراق للمدة (٢٠٠٤ \_ ٢٠٢٢)

وارهيل صادق محمد و دلدار حيدر احمد

warhel.mohammed@stud.uoz.edu.krd dildar.ahmed@uoz.edu.krd

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة زاخو، أقليم كردستان - العراق

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/٠٥ تاريخ القبول: ٢٠٢٣/٠٨ تاريخ النشر: ٢٠٢٤/٠٣ <https://doi.org/10.26436/hjuoz.2024.12.1.1320>

### الملخص

تهدف الدراسة الحالية الى تقدير أثر بعض مؤشرات الاستدامة المالية مقاسا بكل من (الدين العام، الإيرادات النفطية، الإنفاق الحكومي، معدلات الفائدة، التضخم، سعر الصرف) في النمو الاقتصادي مقاسا ب (الناتج المحلي الإجمالي) في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢). واستخدمت الدراسة الأسلوب الكمي بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL وذلك لتقدير معالم المتغيرات المستخدمة للاستدامة المالية، وتبينت من نتائج الدراسة بأن لمتغيرات الاستدامة المالية تأثير معنوي في النمو الاقتصادي للعراق خلال المدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤)، إذ أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستدامة المالية وبين النمو الاقتصادي، وقد تبين ان الإيرادات النفطية هي من أهم متغيرات الاستدامة المالية تأثيراً في النمو الاقتصادي، يليها متغير الإنفاق الحكومي، ثم يأتي متغير معدل سعر الصرف بالأهمية الثالثة، يليه متغير إجمالي الدين العام، وأخيراً متغير معدل التضخم. بينما لم يظهر التأثير المعنوي لمتغير معدل الفائدة على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وتقدم الدراسة مجموعة من المقترحات، من أهمها ترشيد الإنفاق الحكومي والتركيز على الإنفاق الاستثماري من أجل توليد دخل اضافي في المستقبل وبالتالي زيادة احتمالية الاستدامة المالية، وإيجاد مصادر تمويل اضافية من قطاعات اقتصادية حيوية في العراق مثل الزراعة والصناعة وتقليل الاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية من خلال خطة استراتيجية لتنويع مصادر الإيرادات كما فعلها اغلب دول مجلس التعاون الخليجي.

الكلمات الدالة: مؤشرات الاستدامة المالية، النمو الاقتصادي، الإيرادات النفطية، الدين العام، ARDL

### المقدمة

اكتسب موضوع الاستدامة المالية اهتمام العديد من الباحثين وصناع السياسة، مع مختلف توجهاتهم الفكرية، نتيجة اكتساب هذه العملية أهمية فائقة في ظل التطورات الاقتصادية الكبرى وغير المسبوقة في عصر العولمة، ونتيجة لما تواجهها الدول من تحديات كبيرة منها مشاكل العجز عند إعداد الموازنة العامة للدولة والتي تمثل أيضا تحديات مستقبلية يمكن أن تؤثر بصورة أو بأخرى على الأجيال القادمة وبالشكل الذي يحد من مستويات الرفاهية للأجيال القادمة نتيجة لتحملهم أعباء قرارات لم يشاركوا في اتخاذها أو مشاكل لم يكونوا طرفا فيها.

الاستدامة المالية مفهوم معاصر في مجال المالية العامة، حول قدرة الدولة على الوفاء بمسؤولياتها المالية العامة على مدى فترة طويلة باستخدام مواردها الخاصة. وتحقيق هذا الهدف يتطلب التركيز على جانب العرض لتعزيز قدرة الاقتصاد على خدمة ديونها، فضلا عن ضرورة خفض هذه الديون. والهدف النهائي هو تعزيز معدلات الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة الفائض الأولي، وتعزيز النمو الاقتصادي. وتشكل الاستدامة المالية التحدي الاقتصادي الأهم الذي سيواجهه العراق خلال السنوات القادمة، وهذا بالنظر لما يشهده من اضطرابات سياسية لا تزال نتائجها وتأثيراتها غير واضحة.

أولاً: مشكلة البحث:

إن ما شهده العراق من تذبذب في معدلات النمو الاقتصادي في السنوات السبعة الأخيرة يرجع الى العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحلية والإقليمية والدولية وبالأخص في السنتين الأخيرتين نتيجة جائحة كورونا حسب

البيانات المنشورة للناتج المحلي الإجمالي في تقارير البنك الدولي. حيث بينت عدد من الدراسات السابقة مثل (بناافع، ٢٠١٦) و (قروف والعمرأوي، ٢٠٢٠) بأن الاستدامة المالية تعد من أحد الجوانب التي قد تؤثر إيجابياً في النمو الاقتصادي، واعتماداً على نتائج دراسة (عبدالله والشمرى، ٢٠٢٠) اثبت عدم وجود تحقق للاستدامة المالية في العراق على الرغم بأنه أكد بأن السياسة المالية تعد حجر الأساس للسياسة الاقتصادية. هنا تكمن مشكلة الدراسة في التساولين التاليين:

١. هل توجد استدامة مالية في العراق أم لا؟
٢. هل ساهمت الاستدامة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق؟

### ثانياً: أهداف البحث:

قياس أثر بعض مؤشرات الاستدامة المالية في النمو الاقتصادي للعراق للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤).

### ثالثاً: أهمية الدراسة:

نظراً لقلّة وجود دراسات تربط متغيري هذه الدراسة معاً ونظراً للأهمية العلمية والأكاديمية لموضوع الاستدامة فيعد هذا البحث ذو فائدة لصانعي السياسة المالية والنقدية، الجهات الرقابية، الجهات التشريعية في العراق، فضلاً عن الأهمية الأكاديمية كونه يشكل نقطة إنطلاق للباحثين الآخرين دراسة الجوانب الأخرى لموضوع هذا البحث.

### رابعاً: فرضية البحث:

للإيرادات الأخرى ولاسيما الضريبية والتي بلغت نسبتها ٦% من الإيرادات العامة في عام ٢٠١٧، وكذلك استمرار عجز الموازنة العامة والذي تحول من تخطيطي الى فعلي، الامر الذي يشكل تهديدا للاستدامة المالية والاستقرار المالي.

٤. رسالة (Machado and Beatriz, 2019) بعنوان (The

Impact of Financial Sustainability on Economic Growth in the European Union)

استخدمت هذه الدراسة طريقة كمية، بتطبيق نهج (Panel Data) مع التأثيرات الثابتة باستخدام بيانات من ٢٨ دولة عضو في الاتحاد الأوروبي (EU) خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٦. وأكدت نتائج هذه الدراسة أن الاستدامة المالية تؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي، وكان التأثير أقوى في البلدان ذات المستويات الأعلى من التنمية المالية. علاوة على ذلك، وجدت الدراسة أن السيطرة على الدين العام، وتحسين جودة المؤسسات، وتعزيز التنمية المالية يمكن أن تعزز الاستدامة المالية وتعزز النمو الاقتصادي.

٥. رسالة (Alshehri, 2019) بعنوان (Financial

Sustainability and Economic Growth in Resource-rich Countries: Evidence from Saudi Arabia)

بحثت هذه الدراسة في تأثير الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وهي دولة ريعية. يستخدم البحث نهجاً متعدد الأساليب، يجمع بين تحليل البيانات الكمية والمقابلات النوعية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. تظهر النتائج أن الاستدامة المالية لها تأثير قليل على المدى الطويل. كما حددت الدراسة بعض التحديات التي تواجه تحقيق الاستدامة المالية، مثل الاعتماد المفرط على عائدات النفط وعدم التنوع في الاقتصاد.

وبالنسبة لهذه الدراسة فقد تم الاستفادة من خلال الدراسات السابقة في التعرف على الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما. بينما تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في الحدود الزمانية حيث اخترنا المدة الممتدة بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٢٢.

### المحور الاول: الاطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي و الاستدامة المالية:

#### أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي والعوامل المحددة لها

تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي باختلاف وجهات نظر الكتاب والباحثين والمهتمين فيه ويمكن تعريف معدل النمو الاقتصادي على أنه المعدل الذي يزداد به إنتاج الدولة أو دخلها الحقيقي خلال إطار زمني محدد. وهو يعكس التقدم الكمي في الطاقة الإنتاجية ومستوى تطور هذه القدرة. إن التطور الأسرع للقدرة الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية يتوافق مع معدل نمو أعلى للدخل الوطني، والعكس صحيح أيضاً. فكلما انخفض معدل نمو الطاقة الإنتاجية، انخفض معدل نمو الدخل القومي (عريقات، ٢٠٠٦: ٢٦٨). كما عرّفها جون ريفوار على أنها: "تحقيق التحول الاقتصادي تدريجياً عن طريق زيادة الإنتاج أو الرفاهية، بحيث يتطور وضع الاقتصاد في اتجاه الزيادة الأخيرة (Rivoire, 1994: 79).

ويعرف بأنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، وهذا لا يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج القومي فقط بل لا بد أن يترتب عليه زيادة في الدخل الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو لا بد أن يكون أكثر من معدل نمو السكان، وعلى ذلك فقد يزيد الناتج المحلي دون أن يحقق نمواً اقتصادياً وذلك لارتفاع معدل الزيادة السكانية عن معدل نمو الناتج. (علي

تؤثر مؤشرات الاستدامة المالية بشكل معنوي في النمو الاقتصادي (مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي) في العراق.

#### خامساً: منهجية البحث وأساليب تحليل البيانات:

لتحقيق هدف الدراسة واختبار فرضيتها، سنستخدم أسلوباً يجمع بين الجانب الوصفي المرتكز على الأدبيات النظرية ذات الصلة، والجانب الكمي، مع التركيز على القياس الاقتصادي من خلال استخدام نموذج ARDL. وعن طريق هذا النهج يمكن قياس تأثير الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في العراق خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٢.

#### خامساً: الدراسات السابقة:

١. دراسة (بانافع، ٢٠١٦) بعنوان: تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية (٢٠١٥-١٩٦٩).

هدفت الدراسة إلى تقييم قدرة السلطات المالية في المملكة العربية السعودية على تحقيق الاستدامة المالية، مع التركيز على الفترة الزمنية التي غطتها الميزانية العامة من عام ١٩٦٩ إلى عام ٢٠١٥. وتشير نتائج الدراسة إلى أن المملكة العربية السعودية لديها القدرة على تحقيق الاستدامة المالية. ويدعم ذلك النتائج التي تشير إلى أن الإيرادات الحكومية تنمو بوتيرة أسرع من النفقات الحكومية. وبالتالي فإن المملكة قادرة على معالجة العجز في الموازنة العامة وإدارة عبء الدين العام بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، تكشف نتائج اختبار السببية عن وجود علاقة سببية ذات اتجاهين بين النفقات الحكومية والإيرادات، مما يسلط الضوء على قدرة السلطات المالية على اتخاذ قرارات في الوقت الحقيقي فيما يتعلق بالتعديلات على النفقات والإيرادات العامة.

٢. دراسة (قروف والعمرابي، ٢٠٢٠) بعنوان: قياس وتحليل أثر مؤشرات الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (٢٠١٨-١٩٩٠).

تناولت هذه الدراسة كيفية تأثير الاستدامة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر. واستخدمت البيانات التاريخية لمؤشرات الاستدامة المالية، مثل الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، والفجوة الضريبية، ومؤشر العجز الأولي، كمتغيرات مستقلة، في حين كان النمو الاقتصادي بمثابة المتغير التابع خلال الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠١٨. أكدت نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ثبات بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند تحليلها في فروقها الأولى. علاوة على ذلك، أشارت نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL إلى وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين هذه المتغيرات، مما يشير إلى تحقيق الاستدامة المالية في الاقتصاد الجزائري على المدى المتوسط والطويل. ويتوقف هذا الإنجاز على قدرات الدولة الإنتاجية والتصديرية، خاصة في مجال النفط الخام، لزيادة حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي.

٣. دراسة (محمد عزيز، ٢٠١٩) بعنوان: قياس الاستدامة المالية في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٠٣) باستخدام نموذج VAR.

يسعى البحث إلى تقييم مؤشرات الاستدامة المالية في العراق وتوضيح قدرة السلطات الاقتصادية على تحقيق الاستدامة المالية من عام ٢٠٠٣ إلى عام ٢٠١٧. وسيتم تحقيق ذلك من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي (VAR). إذ تشير نتائج النموذج القياسي وبالاعتماد على اختبار جوهانسن للتكامل المشترك إلى وجود علاقة طويلة المدى بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، إن الوضع المالي للدولة العراقية في ظل الظروف الحالية، لا تتوفر فيه المتطلبات الأساسية اللازمة لتحقيق الاستدامة المالية، وذلك بسبب الزيادة السريعة والكبيرة في حجم الدين العام والتي أثرت وبشكل سلبي على الاستدامة المالية. تشير مؤشرات الاستدامة المالية إلى الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية إذ بلغت نسبتها ٨٦% في عام ٢٠١٧ وانخفاض الاهمية النسبية

الإنتاج، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج وخفض التكاليف.  
(عريفات، ٢٠٠٦: ٢٧٢)

#### ٥. معدل التقدم التكنولوجي:

يتزايد الاهتمام يوماً بعد يوم بالتقدم التكنولوجي كأحد المحددات الأساسية للنمو الاقتصادي، فالتقدم التكنولوجي له دور كبير في رفع إنتاجية العوامل وتحسين جودة المنتج مما يساهم بدرجة كبيرة في زيادة الناتج المحلي من ناحية، وزيادة القدرة التنافسية على التصدير من ناحية أخرى. والتقسيم الدولي الحديث من وجهة نظر النمو طويل الأجل يقوم على أساس تقسيم الدول إلى فئتين: فئة الدول القادرة على إنجاز ابتكارات تكنولوجية بمعدل مرتفع، وفئة الدول الغير قادرة على تحقيق ذلك الهدف.  
(ابو العينين، ٢٠٠٣: ٥٤)

#### ٦. العوامل البيئية:

إن النمو الاقتصادي داخل اي دولة هو عملية معقدة تتأثر بعوامل مترابطة مختلفة، بما في ذلك العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. إنها ليست ظاهرة معزولة، بل هي نتيجة لهذه التفاعلات المتعددة الأوجه، وهذا يعني أنه يجب أن تكون هناك صناعة مصرفية يمكنها تمويل احتياجات النمو، ونظام قانوني يعمل على استقرار قواعد المعاملات التجارية، ونظام ضريبي لا يعيق الاستثمار، والاستقرار السياسي والحوكمة التي تدعم التقدم الاقتصادي. ليس من المستغرب أن تتمكن بعض الدول مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة وكندا واليابان من تحقيق معدلات نمو عالية على الرغم من أنظمتها السياسية المختلفة، بينما لا تستطيع دول أخرى في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا تحقيق ذلك (عريفات، ٢٠٠٦: ٢٧٤)

#### ثانياً: الاستدامة المالية

اكتسبت فكرة الاستدامة مكانة بارزة في الدراسات الاقتصادية لأول مرة في منتصف الثمانينيات من خلال المساعي البحثية التجريبية المختلفة. وسعت هذه المبادرات إلى قياس وتقييم مؤشرات الاستدامة ضمن السياسات المالية للعديد من الدول المتقدمة. وبرزت استدامة المالية العامة كموضوع محل نقاش كبير، لأنه يسلط الضوء على التحديات المقبلة في المسائل المالية. وهذا له آثار كبيرة على عموم السكان في البلدان بسبب ارتفاع العجز والديون الناتج عن النفقات العامة المفرطة. وهذا بدوره يفرض عبئاً مالياً متزايداً على أجيال المستقبل، وربما يحد من رفاهيتهم من خلال إرغامهم على تحمل عواقب قرارات لم يشاركوا في اتخاذها. (حسين، ٢٠١٧: ٩)

ويمكن القول ان مفهوم الاستدامة المالية هو من المصطلحات الحديثة الذي يتضمن قدرة الدولة على توفير الأموال بصورة دائمة ومستمرة لكي تتمكن من تغطية النفقات والإيفاء بالتزاماتها المالية والحفاظ على حق الاجيال القادمة. (سالم، ٢٠٢٠: ٢١)، أو الاستدامة المالية هي ان تكون الحكومة قادرة مالياً في مواصلة تسديد اعباء الدين العام في الحاضر والمستقبل مع اقل قدر من الضرر، وأن يكون باستطاعتها خلق الثروات الجديدة وبالتالي زيادة الإيرادات العامة في المجتمع. (الشمري وعبدالله، ٢٠٢٠: ١٦٦). والاستدامة المالية تشير الى مقدرة الدولة بأداء واجباتها ووظائفها التي حددت بواسطة السياسة المالية للحكومة من دون حدوث تعثر مالي أي تكون إيرادات الحكومة كافية لتغطية اعباء الدين المستقبلي دون الحاجة الى اعادة جدولة او تراكم تلك الديون. (عبدالله والشمري، ٢٠٢٠: ١٦٦)

وعبيد، ٢٠٢٠: ١٨٨). بينما يعرف (الحجيمي وآخرون، ٢٠٢١: ١٤٩) النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن.

لا يمكن لأي مجموعة من المبادئ وحدها أن تصبح نظرية عامة للنمو الاقتصادي، لكن بعض العوامل لعبت دوراً مهماً في عملية محاولة تطوير هذه النظرية. يمكن تحديد هذه العوامل على النحو التالي:

#### ١. كمية ونوعية الموارد البشرية:

يمكن قياس معدل النمو الاقتصادي بدخل الفرد الحقيقي. ويمكن استخلاص هذا المؤشر من خلال قسمة الناتج القومي الإجمالي الحقيقي على عدد السكان، ويلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي يزداد كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي. إذا كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل النمو السكاني سيزيد معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي. ولكن إذا تضاعف الناتج القومي الإجمالي الحقيقي وتضاعف عدد السكان أيضاً مع زيادة عدد الأشخاص، فهذا يعني أن الدخل الحقيقي للفرد لن يتغير (عريفات، ١٩٩٧: ٦٨).

#### ٢. كمية ونوعية الموارد الطبيعية:

يعتمد النمو الاقتصادي والإنتاج لاقتصاد معين على كمية ونوعية موارده الطبيعية: وفرة وخصوبة التربة والمياه والمعادن والغابات... إلخ. يعتقد بعض الاقتصاديين أنه لا يوجد شيء اسمه الموارد الطبيعية. الموارد التي توفرها الطبيعة ليست ذات قيمة للمجتمع. ما لم يكن باستطاعة المرء استخدامها لتحقيق أهداف وغايات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية. عندما يحدث هذا، يفقد المورد اسمه "الطبيعي" ويصبح من صنع الإنسان.  
(عريفات، ٢٠٠٦: ٢٧٢)

لذلك قد يكون لدى الدولة موارد طبيعية وفيرة، ولكن إذا لم يتم تطوير هذه الموارد، فلن يتأثر المستوى المادي للبلد أو معدل النمو الاقتصادي على الإطلاق. وقد ثبت أن هذا الجانب مهم، حيث أن هناك دولاً تنفق على الموارد الطبيعية الوفيرة ولكنها تحافظ على اقتصادات قوية وكبيرة، كما هو الحال في اليابان. وفي المقابل، تمتلك غالبية الدول العربية ثروات طبيعية كبيرة، لكنها لا تزال في مرحلة التنمية. (الشرقاوي، ٢٠١٦: ٤٨).

#### ٣. تراكم رأس المال:

يجب على المجتمع التضحية بجزء من الاستهلاك الحالي لإنتاج سلع رأسمالية مثل المصانع والآلات والمدارس والجامعات والمستشفيات وطرق النقل والجسور. ستؤثر السرعة التي يزيد بها المجتمع من مقدار رأس المال على معدل النمو الاقتصادي لذلك المجتمع. (بورحلي والعمراوي، ٢٠١٥: ٢١)

#### ٤. التخصص والإنتاج الكبير (الواسع):

يعتبر آدم سميث من أوائل الاقتصاديين الذين شددوا على أهمية التخصص أو تقسيم العمل في كتابه الشهير "ثروة الأمم" الصادر عام ١٧٧٦. وأوضح في كتابه أن الزيادة في الإنتاجية ومهارات العمال ترجع إلى تقسيم العمل، وأكد سميث أن تقسيم العمل يتحدد بحجم السوق. إذا كان السوق صغيراً مثل أغلبية البلدان النامية. يتم تقليل تقسيم العمل، وتقليل كمية عمليات الإنتاج. في المراحل الأولى من التطور الاقتصادي، عادة ما يكون حجم الإنتاج صغيراً، ودرجة التخصص منخفضة أيضاً. معظم المنتجات تتوجه للاستهلاك المنزلي وليس للسوق. مع توسع نطاق السوق والتقدم التكنولوجي، تزداد درجة التخصص في عمليات

تتوفر فيها شروط الحيطة والحذر خلال الدورة الاقتصادية وان هذه النسبة تتحدد وفقاً لعدد من المحددات والمتغيرات التي تختلف من دولة الى اخرى. (سالم، ٢٠٢٠: ٢٢) هناك عدة عوامل أو محددات التي تؤثر على الاستدامة المالية منها:

١. **معدل النمو الاقتصادي:** يمثل النمو الاقتصادي هدفاً أساسياً للحكومات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الدول المتقدمة والنامية. ويعتبر شرطاً أساسياً لتعزيز النشاط الاقتصادي والاستقرار داخل هذه الدول. (محمد وحسين، ٢٠١٦: ١٥٢). ويعمل النمو الاقتصادي على زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة نصيب الأفراد من الدخل ومن ثم زيادة قابليتهم على دفع الضرائب والذي ينعكس بدوره على زيادة حصيلته الضريبية، مما يعمل على تقليل عجز الموازنة العامة من خلال تقليل الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة للدولة، ومن جانب آخر يسهم النمو الاقتصادي على زيادة معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار وبالتالي تقليل الإنفاق الحكومي الإضافي والذي يمول غالباً من خلال الاقتراض، ومن ثم تحقيق الاستدامة المالية، أي إن الاستدامة المالية ترتبط مع النمو الاقتصادي بعلاقة طردية. (Sturm and other, 1999:6)

٢. **سعر الفائدة:** من المعروف إن زيادة الطلب على الائتمان تؤدي إلى رفع أسعار الفائدة في الوقت نفسه تجذب أسعار الفائدة المرتفعة الودائع سواء من الداخل أو من الخارج مما يوفر سيولة عالية لدى البنوك التجارية ويزيد قدرتها على منح الائتمان. (Sloman, 2006:496)

تعد أسعار الفائدة عاملاً اقتصادياً رئيسياً له تأثير مباشر على الاستدامة المالية. هناك علاقة عكسية بين أسعار الفائدة والاستدامة المالية. تقلل أسعار الفائدة المرتفعة من قدرة الحكومة على تحمل الديون بسبب ارتفاع النفقات المرتبطة بالديون الداخلية والخارجية. وهذا العبء المالي الإضافي الذي تتحمله الدولة يؤثر سلباً على الاستدامة المالية. (السلطاني، ٢٠٢١: ٤٠)

٣. **الدين العام وخدمة الدين الداخلي والخارجي:** تعتبر المالية العامة للدولة مستدامة أو الدين العام مستدام عندما تكون الدولة قادرة على الوفاء بالتزامات خدمته ديونها الحالية والمستقبلية بشكل كامل ومن دون أن تلجأ لطلب إعادة جدولة ديونها أو حذف جانب منها، أو دون أن تلجأ إلى التوقف عن خدمة ديونها. (السلطاني، ٢٠٢١: ٤٠). لقد استندت معاهدة ماستر يخت (١٩٩٢) للحد من الانفاق المفرط والسيطرة على الدين العام عند حدود مقبولة على معيارين الأول هو الدين الحكومي والذي يجب أن لا تتجاوز نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي عن (٦٠%)، والثاني هو العجز الحكومي السنوي والذي يجب أن لا تتجاوز نسبته إلى (GDP) عن (٣%). (Dabrowski, 2016)

$$GDP_t = F(DEB_t, ORE_t, GSP_t, INF_t, INR_t, EXR_t) + U_t \quad ; t=1,2,\dots,n \dots \dots (1)$$

حيث أن رموز المتغيرات وأسمائها كما في الجدول الآتي

وقد عرّف صندوق النقد الدولي الاستدامة المالية بأنها الحالة التي يستطيع فيها المدين الوفاء باستمرار بالتزامات ديونه دون الحاجة إلى إجراء تعديلات كبيرة على الإنفاق العام وهيكل الإيرادات في المستقبل. (صالح وسلمان، ٢٠٢١: ٢٠٣). وتعرف بأنها قدرة الدولة، حالياً ومستقبلاً، على الوفاء بالتزاماتها المالية وخدمة ديونها، دون الحاجة إلى إعادة جدولة الديون أو تراكم متأخرات (Abdelatif & Shahata, 2006:3). يمكن وصف الاستدامة المالية بأنها القدرة على إدارة الديون من دون الحاجة إلى إدخال تعديلات جوهرية على السياسات المالية في المستقبل، بهدف تحقيق التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة. (بنافع وعلي، ٢٠١٦: ١١) هناك قواعد للمالية العامة التي تستهدف تحقيق الاستدامة المالية منها:

١. **قاعدة توازن الموازنة:** أفرت النظرية التقليدية التوازن النسبي بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وتتطلب الإدارة الفعالة تحقيق توازن متناغم بين وجهي الموازنة. فمن ناحية، يستلزم ذلك تجنب المخاطر المرتبطة بعجز الموازنة، والذي يمكن أن يؤدي إلى عواقب تضحكية عند السعي إلى سد الفجوة، ومن ناحية أخرى، تجنب الفائض الذي لا تستطيع الدولة استخدامه بشكل فعال. (الجناي، ٢٠٠٧: ١١٥). وينص هذا المبدأ على أن عجز الموازنة يجب أن ينجم عن ظروف استثنائية تحل نفسها بمجرد زوال هذه الظروف. وبالتالي، فإن تحقيق توازن الموازنة ليس أمراً إلزامياً خلال فترات الركود الاقتصادي. والشرط الأساسي هو أن تحافظ الموازنة على التوازن خلال الدورات الاقتصادية، وأن أي فوائض مالية متراكمة خلال فترات الازدهار الاقتصادي يمكن توجيهها نحو تغطية العجز المتكبد خلال فترات الركود الاقتصادي. (النعمي والباشا، ٢٠١٨: ٥٦٤)

٢. **القاعدة الذهبية:** وفق هذه القاعدة فإن عجز الموازنة الممول عن طريق الدين العام يجب ان يوجه نحو تمويل الانفاق الاستثماري وليس الجاري اذ ان الانفاق الاستثماري سيخلق أصولاً جديدة يمكن ان تفيد الاجيال القادمة ومن ثم يمكن ان تتحمل هذه الاجيال تكاليف تسديد الدين وهذا سيخلق عدالة في توزيع الثروة والاعباء وتعزيز تحصيل الإيرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بين الاجيال. (الوائي ونعمة، ٢٠٢٠: ٥٤)

٣. **قاعدة الموازنة المرنة:** حسب هذه القاعدة، يُسمح للحكومة بتحمل عجز مؤقت في الموازنة ضمن حدود محددة. ومع ذلك، من الضروري تقديم مبرر واضح لهذا العجز المؤقت وتحديد الجدول الزمني لعودته إلى حالة التوازن ضمن الموازنة العامة. (البغدادي، ٢٠١١: ٤٢٤)

٤. **قاعدة استدامة الاستثمار:** ان هذه القاعدة تشترط استمرار نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي عن المستويات التي المحور الثاني: تقدير وتحليل الأنموذج القياسي لأثر الاستدامة المالية في النمو الاقتصادي للعراق للمدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤) أولاً: التوصيف الرياضي للأنموذج:

أما الأنموذج المطلوب لتقدير وتحليل النموذج الاقتصادي القياسي في هذه الدراسة فيتم عرضه في بنيته العامة كما يلي:

الجدول (١): متغيرات الدراسة

رمز المتغير	نوع المتغير	اسم المتغير	وحدة القياس
GDP	تابع	الناتج المحلي الإجمالي (النمو الاقتصادي)	مليون دينار
DEB	مستقل	إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) Public Debt	مليون دينار
ORE	مستقل	الإيرادات النفطية Oil Revenues	مليون دينار
GSP	مستقل	الإنفاق الحكومي Governmental Spending	مليون دينار
INF	مستقل	معدل التضخم Inflation Rate (الرقم القياسي للأسعار، سنة الأساس ٢٠١٠)	%
INR	مستقل	معدل الفائدة Interest Rate	%
EXR	مستقل	معدل سعر الصرف Exchange Rate	دينار لكل \$
U	عشوائي	المتغير العشوائي (حد الاضطراب) Random Variable (Error)	غير محدد

المصدر: الجدول من إعداد الباحث

وسيم استخدام التحويل اللوغاريتمي الطبيعي (Natural Log) (Ln) لجميع المتغيرات لعدة أسباب منها ضمان تقريب توزيع البيانات إلى التوزيع الطبيعي، وتجنباً لحصول مشكلة عدم تجانس التباين في أخطاء أو بواقي الأنموذج المقدر، فضلاً عن إمكانية تحقق السكون أو الاستقرار في السلاسل الزمنية لضمان توفير شروط استخدام نماذج (ARDL).  
ثانياً: اختبار استقرارية متغيرات الدراسة:  
يعرض الجدول (٢) نتائج استخدام اختبار فليبس-بيرون (PP) لاستقرارية أو سكون متغيرات الدراسة خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢).

يغطي الإطار الزمني للدراسة الأعوام من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٢، ويمتد على إجمالي ١٩ عاماً. تم هذا الاختيار لسببين رئيسيين. أولاً، تم استبعاد السنوات التي سبقت عام ٢٠٠٤ نظراً للظروف الفريدة التي مرت بها البلاد خلال تلك الفترة. وثانياً، لضمان استيفاء شروط بناء وتقدير وتحليل النماذج القياسية، والتي تتطلب عادة سلسلة زمنية أطول، تتجاوز في الحالة المثالية ٣٠ عاماً. ولضمان الحصول على نتائج موثوقة وصحيحة قام الباحث بتحويل البيانات السنوية إلى صيغة نصف سنوية باستخدام برنامج Eviews-12. وأسفر هذا التحويل عن ٣٨ نقطة بيانات بدلاً من ١٩ نقطة بيانات أصلية، وهي طريقة شائعة الاستخدام في العديد من دراسات الاقتصاد القياسي لمعالجة مثل هذه العقبات المتعلقة بالبيانات.

الجدول (٢): نتائج اختبار (PP) لجذر الوحدة لمتغيرات الدراسة خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

Variables	Level	First Difference	Integration Degree	Trend & Intercept	
	Intercept	Trend & Intercept	Intercept		
Log(GDP)	-2.320n.s (0.171)	-2.546n.s (0.305)	-3.428** (0.016)	-3.3335* (0.077)	I(1)
	-1.424n.s (0.560)	-3.6993** (0.016)	-2.6167* (0.099)	-3.3501* (0.074)	
Log(ORE)	-1.813n.s (0.368)	-2.187n.s (0.482)	-2.9499** (0.049)	-4.563*** (0.004)	I(1)
	-1.107n.s (0.703)	-1.753n.s (0.707)	-4.903*** (0.000)	-6.384*** (0.000)	
Log(INF)	-1.502n.s (0.521)	-1.274n.s (0.879)	-4.030*** (0.004)	-3.992** (0.018)	I(1)
	-1.331n.s (0.605)	-2.336n.s (0.405)	-3.1358** (0.033)	-3.217* (0.097)	
Log(EXR)	-1.525n.s (0.510)	-0.734n.s (0.963)	-5.849*** (0.000)	-7.819*** (0.000)	I(1)

(\*\*\*)significant at 1% level  
 (\*\*\*)significant at 1% level  
 (\*)significant at 1% level  
 n.s not significant

القيم بين الأقواس تمثل القيمة الاحتمالية P-value

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews-12 بالاعتماد على بيانات الدراسة

يلاحظ من نتائج الجدول أنه عند المستوى وفي حالتي المقطع، والمقطع والاتجاه فإن القيم الاحتمالية لاختبار فيليبس-بيرون للسلاسل الزمنية للوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي GDP، وكذلك للوغاريتمات جميع متغيرات الاستدامة المالية (إجمالي الدين العام DEB، الإيرادات النفطية ORE، الإنفاق الحكومي GSP، معدل التضخم INF، معدل الفائدة INR، معدل سعر الصرف EXR) كانت أكبر من مستوى المعنوية (٠,١٠) فهذا يعني أن النمو الاقتصادي وجميع متغيرات الاستدامة المالية غير مستقرة بالمستوى أي أنها تتضمن جذر الوحدة، ولكن بعد أخذ الفروق الأولى لها نجد أنها أصبحت مستقرة وخالية من جذر الوحدة، بالتالي فإن درجة تكامل كل منها هي الواحد I(1). وبذلك يتحقق شرط تقدير نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL والذي ينص على أن جميع المتغيرات الداخلة بالنموذج

يجب أن تكون مستقرة بالمستوى أو عند الفرق الأول .  
 (Gujarati, 2004, 816)  
**ثالثاً: اختبار التكامل المشترك:**  
 لغرض اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الاستدامة المالية وبين النمو الاقتصادي سيتم استخدام منهجية جوهانسون وذلك بسبب تحقق شرط هذه المنهجية وهو أن جميع متغيرات النموذج يجب أن تكون متكاملة بالدرجة الأولى I(1). (Johansen & Juselius, 1990, 188)  
 السكون كما في الجدول (٢).  
 منهجية اختبار جوهانسون:  
 يعرض الجدول (٣) نتائج اختبار الأثر للتكامل المشترك بين متغيرات الاستدامة المالية وبين النمو الاقتصادي.

الجدول (٣): اختبار الأثر للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج القياسي المقدر

Sample (adjusted): 2005S1 2022S2 Included observations: 36 after adjustments Series: Log(GDP) Log(DEB) Log(ORE) Log(GSP) Log(INF) Log(INR) Log(EXR) Lags interval (in first differences): 1 to 1 Unrestricted Co-integration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigen Value	Trace Stat.	5% Critical Value	Prob.
None *	0.858183	227.3658	125.6154	0.000
At most 1 *	0.773949	157.0498	95.75366	0.000
At most 2 *	0.732050	103.5180	69.81889	0.000
At most 3 *	0.570441	56.10769	47.85613	0.007
At most 4	0.315767	25.68782	29.79707	0.138
At most 5	0.209144	12.02736	15.49471	0.155
At most 6	0.094668	3.580320	3.841466	0.058

\* denotes rejection of the hypothesis at (0.05) level  
 Trace test indicates 4 co-integrating eqn(s) at the (0.05) level

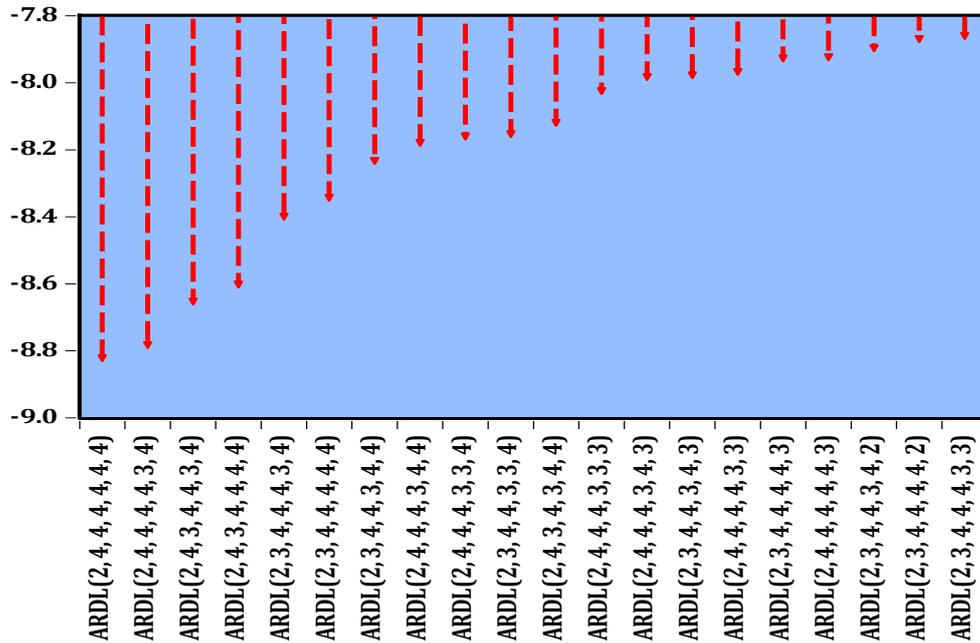
المصدر: مخرجات البرنامج Eviews-12 بالاعتماد على بيانات الدراسة

من الجدول (٣) واستناداً إلى القيم الاحتمالية لاختبار الأثر والتي هي أقل من المستوى (٥%)، أن الفرضيات الآتية الخاصة بعدد علاقات التكامل المشترك تعتبر مرفوضة وهي: عدم وجود علاقة تكامل مشترك، وجود على الأكثر علاقة تكامل مشترك واحدة، وجود على الأكثر علاقة تكامل مشترك، وجود على الأكثر ثلاث علاقات تكامل مشترك. بينما نلاحظ قبول الفرضية التي تنص على وجود أكثر من أربع، خمس، ست علاقات تكامل مشترك بحسب القيم الاحتمالية للاختبار والتي كانت على التوالي (٠,١٣٨، ٠,١٥٥، ٠,٠٥٨) والتي هي أكبر من (٥%). عليه نستنتج أن عدد العلاقات طويلة الأجل بين متغيرات الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي للعراق خلال مدة الدراسة هي ستة على الأكثر.

ثالثاً: تقدير نموذج (ARDL) وتحليل العلاقة طويلة الأجل: بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك يتم تقدير نموذج (ARDL) ومن ثم تقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. وقد لاحظنا من الجدول (٢) أن جميع متغيرات النموذج الدراسة هي ساكنة عند الفرق الأول، وبناءً على طبيعة بيانات الدراسة فقد تم تقدير عدد (31,250) نموذج من نماذج ARDL، واعتماداً على أفضل رتبة للإبطاء (كأساس استرشادي للبحث عن أفضل رتبة للنموذج) تبين أن أفضل رتبة للنموذج ستكون هي الفرق الثاني لمتغير النمو الاقتصادي، والفرق الرابع لكل متغير من متغيرات الاستدامة المالية، أي أن النموذج سيكون من النوع ARDL(2,4,4,4,4,4). وتأكيداً على ذلك فإن هذا النموذج يحقق أقل قيمة لمعيار أكايكي للمعلومات (AIC)

وبالذلة (8.82-) من بين النماذج الأخرى كما يظهر ذلك جلياً من الشكل (1) أدناه.

**Akaike Information Criteria (top 20 models)**



مخرجات البرمجية Eviews-12 بالاعتماد على بيانات الدراسة

والاستدامة المالية للعراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

$$\begin{aligned} \text{Log(GDP}_t) = & 0.137326\text{Log(DEB}_t) \\ & + 0.551268\text{Log(ORE}_t) \\ & + 0.483028\text{Log(GSP}_t) \\ & - 0.041727\text{Log(INF}_t) + 0.095848\text{Log(INR}_t) \\ & - 0.289944\text{Log(EXR}_t) \end{aligned}$$

الشكل (1): قيم معيار أكايكي للمعلومات لأفضل (٢٠) نموذج ARDL من الرتب المختلفة لبيانات متغيرات النمو الاقتصادي يعرض الجدول (٤) نتائج تقدير الأنموذج القياسي المالية في النمو الاقتصادي للعراق في الأجل الطويل. حيث يتبين من الجدول أن الأنموذج القياسي المقدر في الأجل الطويل هو:

... .. (9)

الجدول (٤): نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لأنموذج ARDL(2,4,4,4,4,4) لمتغيرات النمو الاقتصادي والاستدامة المالية للعراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

ARDL Long Run Form				
Dependent Variable: $\Delta\text{Log(GDP}_t)$				
Selected Model: ARDL(2,4,4,4,4,4)				
Case 1: No Constant and No Trend				
Sample: 2004S1 2022S2				
Included observations: 34				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Log(DEB <sub>t</sub> )	0.137326	0.004345	31.6073**	0.001
Log(ORE <sub>t</sub> )	0.551268	0.070737	7.793156*	0.016
Log(GSP <sub>t</sub> )	0.483028	0.083438	5.789037*	0.029
Log(INF <sub>t</sub> )	-0.041727	0.003483	-11.9813**	0.007
Log(INR <sub>t</sub> )	0.095848	0.034417	2.784891	0.108
Log(EXR <sub>t</sub> )	-0.289944	0.050441	-5.748136*	0.029
R-squared	0.84795		F-Stat.	27.88471**
Adjusted R-squared	0.81754		Sig. (F-Stat)	0.000

\*\* significant at 1% level  
\* significant at 5% level

## المصدر: مخرجات البرنامج Eviews-12 بالاعتماد على بيانات

ويمكن تفسير نتائج الجدول (٤) على النحو الآتي:

● إجمالي الدين العام ( $DEB_t$ ): قيمة احتمال اختبار  $t$  لهذا المتغير هي ٠,٠٠١، وهي أقل من مستوى المعنوية ١٪. ويشير ذلك إلى وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية طويلة المدى لإجمالي الدين العام على النمو الاقتصادي، واعتماداً على مرونة النمو الاقتصادي بالنسبة لإجمالي الدين العام والبالغه (١,٣٧٣٢٦)، فإنه عند زيادة إجمالي الدين العام بـ (١٪) مليون دينار (أي ١٠,٠٠٠ دينار) فإن ذلك يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بـ (٠,١٣٧٣٢٦٪) مليون دينار (أي ١,٣٧٣ دينار) بافتراض ثبات باقي متغيرات الاستدامة المالية في النموذج. بعبارة أخرى فإن زيادة إجمالي الدين العام بمليون دينار سترفع الناتج المحلي الإجمالي بـ (١٣٧,٣٢٦) دينار. وتشير هذه النتيجة إلى أن الاقتصاد العراقي قادر على النمو مع زيادة مستوى الدين وذلك لتحقيق الأهداف الوطنية مثل تعزيز بنيته التحتية والاستثمار في رأس المال البشري وما إلى ذلك. وتتفق هذه النتيجة مع منطوق النظرية الاقتصادية التي تبين أنه عند مستويات الديون المنخفضة، يمكن أن تؤدي زيادة الدين العام إلى تعزيز النمو الاقتصادي، ويعني ذلك أن تأثير الدين العام يكون موجباً في النمو الاقتصادي عندما يكون معدل نمو الدين العام أقل من معدل النمو الاقتصادي. إضافة إلى ذلك فإنه إذا كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز (٦٠٪) فإن هذه النسبة تكون في حدود الأمان، حيث حددت منظمة تخفيف عبء الديون الدولية أن الحدود الدنيا لهذه النسبة تكون ما بين (٢٠-٢٥٪)، بينما اقترح صندوق النقد الدولي أن تكون حدود هذه النسبة بين (٣٠-٢٥٪) (عباس، ٢٠٢١، ٢٦).

وبالنسبة لبيانات العراق الواردة فإن نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي تراوحت بين (٣٨-١١) خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) وبمتوسط (٢٥٪) باستثناء السنتين (٢٠٠٤) و (٢٠٠٥) التي تعتبر سنوات استثنائية أعقبت سنة (٢٠٠٣) التي واجهت حينها العراق ظروف أمنية وسياسية صعبة انعكس تأثيرها السلبي على الاقتصاد بصورة عامة. عموماً في معظم السنوات الأخرى من الدراسة لم تتجاوز فيها النسبة المذكورة حاجز الـ (٢٥٪).

● الإيرادات النفطية ( $ORE_t$ ): قيمة احتمال اختبار  $t$  لهذا المتغير هي ٠,٠١٦، وهي أقل من مستوى معنوية ٥٪. ويشير هذا إلى وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على المدى الطويل لعائدات النفط على النمو الاقتصادي، وعلى ضوء مرونة النمو الاقتصادي بالنسبة للإيرادات النفطية والبالغه (٠,٥٥١٢٦٨) فإنه عند زيادة الإيرادات النفطية بـ (١٪) مليون دينار (أي ١٠,٠٠٠ دينار) وسوف يؤدي هذا إلى تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل بـ (٠,٥٥١٢٦٨٪) مليون دينار (أي ٥,٥١٣ دينار) بافتراض ثبات باقي متغيرات الاستدامة المالية في النموذج. بعبارة أخرى زيادة الإيرادات النفطية بمليون دينار سترفع من الناتج المحلي الإجمالي بـ (٥٥١,٢٦٨) دينار. وتتفق هذه النتيجة مع منطوق النظرية الاقتصادية، حيث أنه في البلدان ذات الاقتصاد الريعي النفطي فإن الإيرادات النفطية تعمل على رفع مستوى النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وهذه الحالة تنطبق على واقع الاقتصاد العراقي الذي يعتمد في تمويل أغلب قطاعاته على الإيرادات النفطية (السلماني و فيحان، ٢٠٢٢، ٥١).

● الإنفاق الحكومي ( $GSP_t$ ): قيمة احتمال اختبار  $t$  لهذا المتغير هي ٠,٠٢٩، وهي أقل من مستوى المعنوية ٥٪. ويشير هذا إلى وجود تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية طويلة المدى للإنفاق

## الدراسة

الحكومي على النمو الاقتصادي. ، واعتماداً على مرونة النمو الاقتصادي بالنسبة للإنفاق الحكومي والبالغه (٠,٤٨٣٠٢٨) فإنه عند زيادة الإنفاق الحكومي بـ (١٪) مليون دينار (أي ١٠,٠٠٠ دينار) فإن ذلك يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بـ (٠,٤٨٣٠٢٨٪) مليون دينار (أي ٤,٨٣٠ دينار) بافتراض ثبات باقي متغيرات الاستدامة المالية في النموذج. بعبارة أخرى زيادة الإنفاق الحكومي بمليون دينار ستعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ (٤٨٣,٠٢٨) دينار. وتتوافق هذه النتيجة مع النظرية الاقتصادية، وخاصة المنظور الكينزي، الذي يؤكد التأثير الإيجابي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي. وهذا أمر مهم بشكل خاص في المراحل الأولى من التنمية ويعمل كإداة حاسمة يمكن للحكومات استخدامها لتحفيز النشاط الاقتصادي. (الغالي، ٢٠١٢، ٣٨).

● معدل التضخم ( $INF_t$ ): قيمة احتمال اختبار  $t$  لهذا المتغير هي ٠,٠٠٧، وهي أقل من مستوى المعنوية ١٪. ويشير هذا إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية وسلبية طويل المدى لمعدل التضخم على النمو الاقتصادي. ، واعتماداً على مرونة النمو الاقتصادي بالنسبة للتضخم والبالغه (٠,٠٤١٧٢٧) فإنه عند زيادة التضخم بـ (١٪) فإن ذلك يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بـ (٠,٠٤١٧٢٧٪) مليون دينار (أي ٤١٧ دينار) بافتراض ثبات باقي متغيرات الاستدامة المالية في النموذج. وتتفق هذه النتيجة مع منطوق النظرية الاقتصادية، فعندما يرتفع معدل التضخم يؤدي ذلك إلى عدم الاستقرار في البيئة الاقتصادية الكلية، منها ارتفاع تكاليف الإنتاج وارتفاع أسعار الفائدة، ويؤدي ذلك في النهاية إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للمستهلكين. وبالنظر إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يمثل نطاق الأنشطة الاقتصادية، فإن معدلات التضخم المرتفعة يمكن أن يكون لها تأثير سلبي على مستويات الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعني أن تضخم الأسعار المستمر خلال فترة الانكماش الاقتصادي يمكن أن يتعارض مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي السلبية. وعلى العكس من ذلك، يساهم انخفاض معدل التضخم في التحسن الاقتصادي العام، وتعزيز مستويات الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي. (عبد اللطيف، ٢٠٢٠، ١٢٤).

● معدل الفائدة ( $INR_t$ ): قيمة احتمال اختبار  $t$  لهذا المتغير هي ٠,٠١٨، وهو ما يتجاوز مستوى المعنوية ٥٪. وهذا يعني أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة على النمو الاقتصادي على المدى الطويل. بافتراض ثبات باقي متغيرات الاستدامة المالية في النموذج. وقد لا تتفق هذه النتيجة مع منطوق النظرية الاقتصادية وتنطبق كثيراً على حالة الاقتصاد العراقي، حيث قام البنك المركزي العراقي خلال سنوات متعددة بتثبيت سعر الفائدة من جهة، كما أن الزيادة في أسعار الفائدة من جهة أخرى سوف لن تؤدي إلى زيادة الحافز على الادخار، وبالتالي سوف لن يزداد الادخار في الاقتصاد، ولن يقل الاستهلاك (بافتراض بقاء دخل الناس كما هو) وبالتالي سوف لن يتغير النمو الاقتصادي. كما أن هدف واتجاه السياسة النقدية كانت نحو السيطرة على الضغوط التضخمية، بدلاً من تشجيع الاستثمارات التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي الأسرع، فقد اتسم هيكل أسعار الفائدة بالجمود والثبات وعدم إمكانية جذب المدخرات وتحقيق الأرباح الاقتصادية بسبب المخاطر النظامية التي يتعرض لها الاقتصاد وتردي الوضع الأمني، في ظل نظام مالي يفتقر للتطور (مارف و نوري، ٢٠٢٢، ١٤٢).

● معدل سعر الصرف ( $EXR_t$ ): قيمة احتمال اختبار  $t$  لهذا المتغير هي ٠,٠٢٩، وهي أقل من مستوى المعنوية ٥٪. ويشير

ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى القرارات الاقتصادية غير الصحيحة، وتجميد احتياطات العراق من العملات الأجنبية في البنوك الخارجية، وخسارة دخل الفوائد الذي يعود بحق للعراق، فضلاً عن الاعتماد شبه التام على الإيرادات النفطية، كل ذلك سيعمل على تباطؤ عملية النمو الاقتصادي (السلطان و الحسيني، ٢٠١٧، ١٢٠).

#### رابعاً: الاختبارات التشخيصية للأنموذج:

يظهر الجدول (٥) أدناه نتائج الاختبارات التشخيصية للأنموذج القياسي المقدر  $ARDL(2,4,4,4,4,4)$  والمتضمنة اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي أو أخطاء الأنموذج، اختبار الارتباط الذاتي لبواقي الأنموذج، اختبار عدم تجانس تباين البواقي، إضافة إلى اختبار ثبات وهيكلية الأنموذج المقدر.

الجدول (٥): نتائج الاختبارات التشخيصية للأنموذج الاقتصادي للعراق  $ARDL(2,4,4,4,4,4)$  خلال المدة (2022-2004)

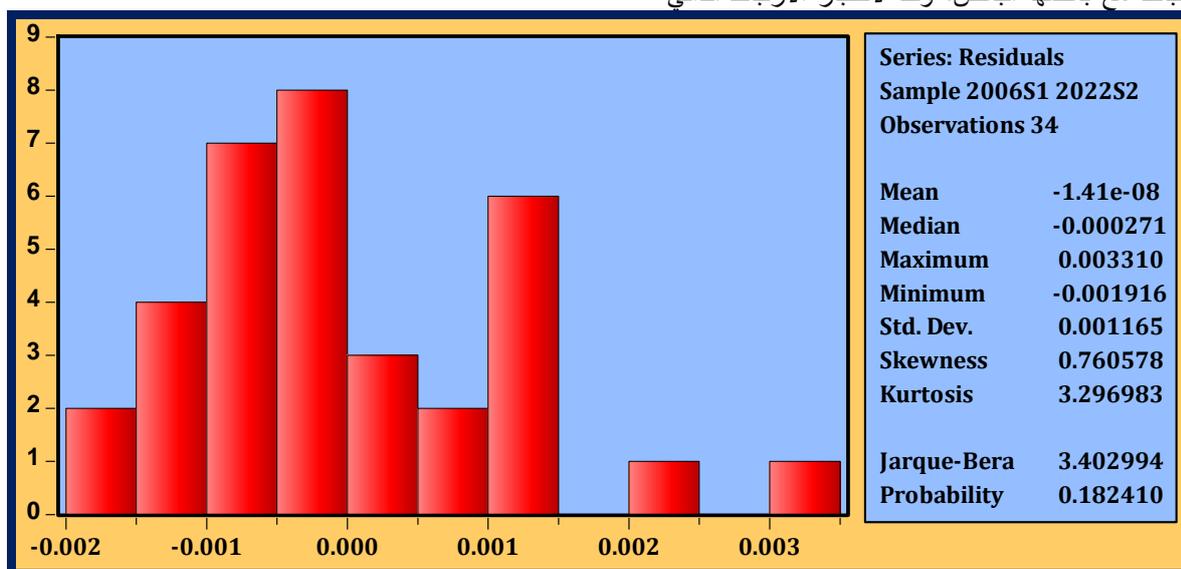
Test	Statistic	Value	Prob.
Normality (Jarque-Bera)	Jarque-Bera	3.4030n.s	0.182
Autocorrelation (Breusch-Godfrey)	F-Statistic	21.8783n.s	.134٠
Heteroskedasticity (ARCH)	F-statistic	0.4812n.s	0.493
	Chi-Square	0.5044n.s	0.478
Model's Stability (Ramsey-Reset)	t-Statistic	0.4612n.s	0.725
	F-Statistic	0.2127n.s	0.725
n.s not significant			

#### المصدر: مخرجات البرنامج Eviews-12 بالاعتماد على بيانات الدراسة

Breusch-Godfrey، بقيمة احتمالية قدرها ٠,١٣٤، متجاوزة عتبة ٥٪. بالإضافة إلى ذلك، يظل تباين البقايا ثابتاً، كما يتضح من نتائج اختباري ARCH، مع قيم احتمالية تبلغ ٠,٤٩٣ و ٠,٤٧٨، وكلاهما يتجاوز ٥٪. علاوة على ذلك، يعرض النموذج استقراراً هيكلياً استناداً إلى نتائج اختبارات Ramsey-Reset، مع قيم احتمالية تبلغ ٠,٧٢٥ و ٠,٧٢٥، وهو ما يتجاوز عتبة ٥٪ مرة أخرى

يشير الجدول (٥) والشكل (١١) إلى أن اختبار جارك-بيرا أعطى قيمة احتمالية قدرها ٠,١٨٢، وهو ما يتجاوز مستوى المعنوية ٥٪. وتعني هذه النتيجة أن الاختبار ليس ذا دلالة إحصائية، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية. وهذا يؤكد أن البقايا (الأخطاء) المشتقة من النموذج القياسي  $ARDL(2,4,4,4,4,4)$  تتبع التوزيع الطبيعي بمتوسط ٠,٠٠٠ وانحراف معياري ٠,٠٠١٢.

علاوة على ذلك، يوضح الجدول (٥) أن بقايا النموذج القياسي لا تظهر ارتباطاً مع بعضها البعض، وفقاً لاختبار الارتباط الذاتي



مخرجات البرمجية Eviews-12 بالاعتماد على بيانات الدراسة  
الشكل (٢): التوزيع الطبيعي لبواقي أنموذج النمو الاقتصادي للعراق  $ARDL(2,4,4,4,4,4)$  خلال المدة (2022-2004)

الإيرادات النفطية، الإنفاق الحكومي، معدل التضخم، معدل سعر التضخم، معدل الفائدة، سعر الصرف).

وفيما يتعلق بمشكلة التداخل الخطي المتعدد، يعرض الجدول (٦) مصفوفة معاملات الارتباط الخطية البسيطة (بيرسون). يبين كل متغيرين من متغيرات الاستدامة المالية (إجمالي الدين العام،

الجدول (٦): مصفوفة الارتباطات البسيطة بين متغيرات الاستدامة المالية للعراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢)

	Log(DEBt)	Log(OREt)	Log(GSPt)	Log(INFt)	Log(INRt)	Log(EXRt)
Log(DEBt)	1.0000	-0.0889	0.0487	-0.3031	-0.5955	0.4792
Log(OREt)		1.0000	0.8028	-0.3621	-0.3061	-0.3198
Log(GSPt)			1.0000	-0.6358	-0.5561	-0.4730
Log(INFt)				1.0000	0.7011	0.6053
Log(INRt)					1.0000	0.1033
Log(EXRt)						1.0000

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews-12 بالاعتماد على بيانات الدراسة

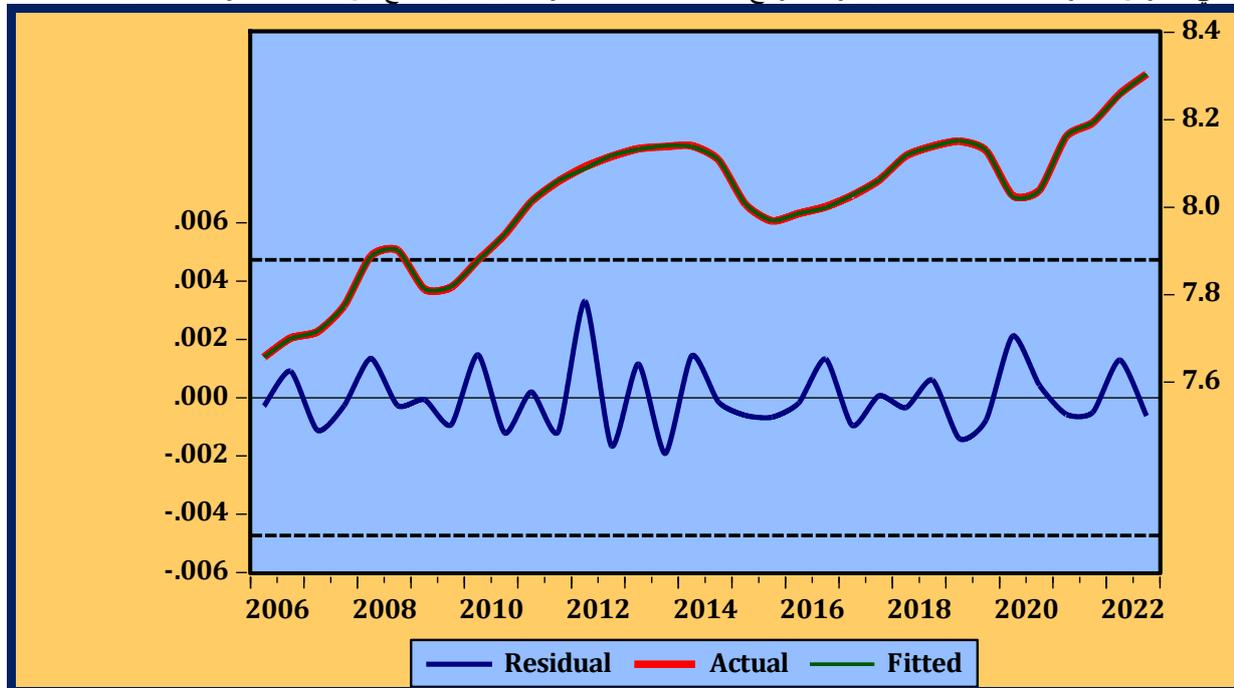
إحصائية عند مستوى ١٪ حسب اختبار F. يُظهر النموذج قوة تفسيرية عالية تصل إلى ٨٥٪. ومن الجدير بالذكر أن النموذج خالي من مشاكل الأنموذج الشائعة ويحافظ على ثباته طوال فترة الدراسة. وبالتالي، فهو يجسد هذه العلاقة ويصورها بشكل فعال ويمكن الاعتماد عليه للتنبؤ بالنمو الاقتصادي المستقبلي بناءً على متغيرات الاستدامة المالية.

ويتضح ذلك من الشكل (٣) حيث يوجد توافق ملحوظ بين القيم الفعلية لوغاريتيمات النمو الاقتصادي (الممثلة بالمنحنى الأحمر) والقيم المقدرة من خلال نموذج الانحدار الذاتي ARDL(2,4,4,4,4,4) (بصوره المنحنى الأخضر). الأخطاء أو المخلفات (الموضحة بالمنحنى الأزرق) لها نطاق محدود للغاية، حيث تقع بين -٠,٠٠٣٣ و ٠,٠٠١٩..

وباستخدام اختبار كلاين، عندما نقارن معامل تحديد أنموذج النمو الاقتصادي (2) ARDL(4,4,4,4,4,4) والمبين في الجدول (٤) والذي يبلغ ٨٥٪، مع مربعات معاملات الارتباط في المصفوفة أعلاه، يتبين أن معامل التحديد يفوق جميع مربعات معاملات الارتباط البسيطة. تشير هذه النتيجة إلى خلو النموذج القياسي من مشكلة التداخل الخطي المتعدد بين متغيرات الاستدامة المالية.

خامسا: جودة الأنموذج:

استنادا إلى النتائج المذكورة أعلاه، تم تقدير الأنموذج القياسي (2) ARDL(4,4,4,4,4,4) الذي يمثل العلاقة بين النمو الاقتصادي مقاسا بالنتائج المحلي الإجمالي ومتغيرات الاستدامة المالية في العراق للفترة ٢٠٠٤-٢٠٢٢، يظهر النموذج دلالة



الشكل (٣): قيم الناتج المحلي الإجمالي للعراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٢) الفعلية والمقدرة من خلال الأنموذج القياسي المقدر ARDL(2,4,4,4,4,4)

الاستدامة المالية في النمو الاقتصادي أو بالعكس في الأجل الطويل. ومن خلال الجدول (٢) يتضح أن أكبر فرق استقرت

المصدر: مخرجات البرمجية Eviews-12 بالاعتماد على بيانات الدراسة

سادسا: اختبار العلاقة السببية:

سيتم إجراء اختبار السببية لمعرفة مدى تسبب متغيرات

مستوى المعنوية (٥٪) أو (١٪) وجود العلاقات السببية الآتية:  
 « هناك علاقة سببية باتجاه واحد من الإيرادات النفطية ( $ORE_t$ ) إلى الناتج المحلي الإجمالي ( $GDP_t$ )، أي أن الإيرادات النفطية تسبب النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وتشير هذه النتيجة إلى أن الإيرادات النفطية هي التي تحرك النمو الاقتصادي وليس العكس (Aimer, 2018, 119).

عنده جميع متغيرات الدراسة كان الفرق الأول أي أن ( $dmax=1$ )، لذلك سيتم استخدام اختبار تودا - ياماموتو Toda & Yamamoto للسببية. كما أنه يلاحظ من خلال الجدول أن فجوة الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة هي اثنتان عليه فإن ( $k=2$ )، بالتالي فإن ( $k+dmax=3$ ). الجدول (٧) يعرض نتائج اختبار السببية بين النمو الاقتصادي ومتغيرات الاستدامة المالية للعراق خلال المدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤)، إذ يتبين من الجدول واستناداً إلى القيم الاحتمالية لاختبار مربع كاي والتي هي أقل من

الجدول (٧): نتائج اختبار Toda & Yamamoto للسببية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي ومتغيرات الاستدامة المالية للعراق خلال المدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤)

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests			
04S1 2022S2			
Included observations: 35			
Null Hypothesis	Chi-sq.	Prob.	Direction of Causality
Log( $GDP_t$ ) does not Granger Cause Log( $DEB_t$ )	7.5775n.s	0.056	Not exist
Log( $DEB_t$ ) does not Granger Cause Log( $GDP_t$ )	2.3132n.s	0.510	Not exist
Log( $GDP_t$ ) does not Granger Cause Log( $ORE_t$ )	1.7984n.s	0.615	Not exist
Log( $ORE_t$ ) does not Granger Cause Log( $GDP_t$ )	15.356**	0.002	Log( $ORE_t$ ) $\Rightarrow$ Log( $GDP_t$ )
Log( $GDP_t$ ) does not Granger Cause Log( $GSP_t$ )	9.5111*	0.023	Log( $GDP_t$ ) $\Rightarrow$ Log( $GSP_t$ )
Log( $GSP_t$ ) does not Granger Cause Log( $GDP_t$ )	37.448**	0.000	Log( $GSP_t$ ) $\Rightarrow$ Log( $GDP_t$ )
Log( $GDP_t$ ) does not Granger Cause Log( $INF_t$ )	2.0639n.s	0.559	Not exist
Log( $INF_t$ ) does not Granger Cause Log( $GDP_t$ )	0.7275n.s	0.867	Not exist
Log( $GDP_t$ ) does not Granger Cause Log( $INR_t$ )	4.3431n.s	0.227	Not exist
Log( $INR_t$ ) does not Granger Cause Log( $GDP_t$ )	2.2785n.s	0.517	Not exist
Log( $GDP_t$ ) does not Granger Cause Log( $EXR_t$ )	3.3663n.s	0.338	Not exist
Log( $EXR_t$ ) does not Granger Cause Log( $GDP_t$ )	0.4345n.s	0.933	Not exist
** significant at 1% level * significant at 5% level n.s not significant			

المصدر: مخرجات البرنامج Eviews-12 بالاعتماد على بيانات الدراسة

عن تدخل الحكومة في الاقتصاد من أجل تصحيح التفاوت الناجم عن نظام السوق والتخفيف من ظاهرة الفقر وإعادة توزيع الدخل والثروة، كل ذلك سيحفز النشاط الاقتصادي ويحقق الاستخدام (العمالة) وبالتالي سيسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم ارتفاع معدل النمو الاقتصادي كما تقترحه سياسات التوجه الكينزي (الغالبية، ٢٠١٢، ٣٨).

كما يتبين من الجدول (٧) واستناداً إلى القيم الاحتمالية لاختبار مربع كاي والتي هي أكبر من مستوى المعنوية (٥٪) عدم وجود علاقات سببية معنوية بين النمو الاقتصادي ومتغيرات الاستدامة المالية الأخرى.

#### الاستنتاجات والمقترحات

##### أولاً: الاستنتاجات

١. كان النمو الاقتصادي للعراق معياراً عنه بالناتج المحلي الإجمالي والأسعار الجارية متزايداً بصورة متذبذبة خلال المدة

« هناك علاقة سببية متبادلة بين النمو الاقتصادي ( $GDP_t$ ) والإنفاق الحكومي ( $GSP_t$ )، أي أن كل منهما يسبب الآخر في الأجل الطويل، أي أن الناتج المحلي الإجمالي يسبب الإنفاق الحكومي كما أن الإنفاق الحكومي يسبب الناتج المحلي الإجمالي. ومع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي فإنها تحفز توسع النشاط الحكومي وتؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بمعدل يتجاوز نسبة النمو في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. في الوقت نفسه يؤدي النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب الكلي، مما يستلزم التوسع في الإنفاق الحكومي. ولتمويل هذا الإنفاق المتزايد، يعتمد القطاع الحكومي على موارد إضافية يتم توليدها كنتيجة مباشرة للنمو الاقتصادي وهو ما يقتضيه قانون فاجنر (Wagner's Law). بالمقابل فإن زيادة الإنفاق الحكومي في أوجه متعددة منها توفير بيئة مؤاتية لحقوق الملكية كحوافز للمنافسة ومنع الاحتكار وضمن القوانين وتحويل الأنشطة الاجتماعية إضافة إلى نفقات الدفاع الوطني وإدارة البيئة، فضلاً

الإنتاج وارتفاع أسعار الفائدة. وبالتالي، يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للمستهلكين. وبالنظر إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يعكس حجم الأنشطة الاقتصادية، فإن ارتفاع معدل التضخم يمكن أن يكون له تأثير سلبي على مستوى الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعني أنه إذا استمر تضخم الأسعار خلال فترة الركود الاقتصادي، فقد يؤدي ذلك إلى تصادم مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي السلبية.

٦. لم يثبت تأثير معدل الفائدة في النمو الاقتصادي للعراق في الأجل الطويل، وقد تتفق هذه الحالة كثيراً مع وضع الاقتصاد العراقي، حيث كان هدف واتجاه السياسة النقدية هو السيطرة على الضغوط التضخمية، بدلاً من تشجيع الاستثمارات التي تؤدي إلى النمو الاقتصادي الأسرع، لذلك اتسم هيكل أسعار الفائدة بالجمود والثبات وبالتالي عدم إمكانية جذب المدخرات وتحقيق الأرباح الاقتصادية بسبب المخاطر النظامية التي يتعرض لها الاقتصاد وتردي الوضع الأمني، في ظل نظام مالي يفقر للتطور.

٧. على المدى الطويل، هناك تأثير عكسي ملحوظ لسعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار العراقي على الناتج المحلي الإجمالي. حيث أن ارتفاع سعر صرف الدولار ناتج من زيادة الواردات العراقية بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يفسر الآثار الانكماشية لانخفاض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار، لقد أثر التدخل الحكومي في المجال الاقتصادي سلباً على استقرار سعر صرف الدينار العراقي، ويرجع ذلك أساساً إلى القرارات الاقتصادية غير الصحيحة، وتجميد احتياطات العراق من العملات الأجنبية في البنوك الخارجية، ومصادرة عائدات الفوائد المستحقة للعراق، وكذلك الاعتماد شبه التام على الإيرادات النفطية.

٨. هناك علاقة سببية باتجاه واحد من الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي، أي أن الإيرادات النفطية تسبب النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وتشير هذه النتيجة أن الإيرادات النفطية هي التي تحرك النمو

البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية للأعوام (٢٠٢٢-٢٠٠٤).

الحجيمي، سهيلة عبدالزهرة ورشيد، مصطفى كامل وجودت نضال شاكر، ٢٠٢١، قياس وتحليل العلاقة بين النمو السكاني و النمو الاقتصادي في العراق لمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨) باستخدام نموذج (ARDL)، مجلة الريادة للمال و الأعمال، المجلد الثاني.

حسين، عماد حسن، ٢٠١٧، ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية - تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة واسط - العدد (٢٥).

سالم، محمد رحيم، ٢٠٢٠، استدامة المالية العامة وسبل تحقيقها في العراق، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد ١٢، العدد ٢٩.

السلطان، حوراء عبد الزهرة و الحسيني، أحمد خليل، (٢٠١٧)، أثر تقلبات سعر صرف الدينار العراقي في النمو الاقتصادي للمدة (٢٠١٥-١٩٩٠)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، مجلد ٩، العدد ٤، ١٠١-١٢٤.

السلطاني، ياسين نادب علي خليل، ٢٠٢١، تحليل واقع الاستدامة المالية في العراق للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٤)، مجلة كلية

(٢٠٢٢-٢٠٠٤) نتيجة لطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على صادرات النفط الخام وأسعار النفط العالمية والتي هي عرضة للانخفاض والارتفاع من حيث الطلب والعرض وتحديد الأسعار.

٢. لمتغيرات الاستدامة المالية تأثير معنوي في النمو الاقتصادي للعراق خلال المدة (٢٠٢٢-٢٠٠٤)، حيث أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستدامة المالية وبين النمو الاقتصادي، إذ تُعد الإيرادات النفطية من أهم متغيرات الاستدامة المالية تأثيراً في النمو الاقتصادي، يليها متغير الإنفاق الحكومي، ثم يأتي متغير معدل سعر الصرف بالأهمية الثالثة، يليه متغير إجمالي الدين العام، وأخيراً متغير معدل التضخم. بينما لم يظهر التأثير المعنوي لمتغير معدل الفائدة على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

٣. هناك تأثير معنوي موجب لإجمالي الدين العام في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، وعلى الرغم من ارتفاع مستويات الدين العام بصورة كبيرة خلال مدة الدراسة، إلا أن هذه المستويات لا زالت ضمن حدود مستوى الأمان (أقل من ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وأن معدل نمو الدين العام هو أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، بمعنى الدين العام لا يسهم في تآكل الناتج المحلي الإجمالي، كما أن نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي لا زالت ضمن الحدود (٣٥-٢٠) المقترحة من قبل منظمة تخفيف عبء الديون الدولية (DRI) وصندوق النقد الدولي (IMF).

٤. الإنفاق الحكومي المتزايد عمل تسريع النمو الاقتصادي للعراق في الأجل الطويل، وذلك من خلال كونه أداة مهمة بيد الحكومة في تحفيز النشاط والتنمية الاقتصادية، وهذا يتفق مع وجهة النظر الاقتصادية الكينزية التي أكدت على الأثر الإيجابي للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ولا سيما في المرحلة المبكرة للتنمية الاقتصادية.

٥. يشكل ارتفاع معدل التضخم عبئاً طويلاً الأجل على النمو الاقتصادي. تؤدي الزيادة في معدل التضخم إلى عدم الاستقرار في المشهد الاقتصادي الأوسع، والذي يتميز بارتفاع تكاليف الاقتصادي وليس العكس.

#### ثانياً: المقترحات

١. تقترح البحث الحالي ترشيد الإنفاق الحكومي والتركيز على الإنفاق الاستثماري من أجل توليد دخل اضافي في المستقبل وبالتالي زيادة احتمالية الاستدامة المالية.

٢. ايجاد مصادر تمويل اضافية من قطاعات اقتصادية حيوية في العراق مثل الزراعة والصناعة وتقليل الاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية من خلال خطة استراتيجية لتتبع مصادر الإيرادات كما فعلها اغلب دول مجلس التعاون الخليجي.

٣. تطبيق مبداء نموذج الموازنة الصفرية وباستخدام نظام محاسبي جديد بما يتلائم مع الحالة الاقتصادية والسياسية الحالية في العراق الفدرالي، والتي ستساهم في ترشيد توزيع الإنفاق على الابواب في الموازنة بشكل افضل.

#### ● قائمة المصادر

#### أولاً: المصادر باللغة العربية:

#### أ. المجالات والبحوث العلمية والدوريات:

بناافع، وحيد بن عبدالرحمن وعلي، عبدالعزيز عبدالمجيد، (٢٠١٦)، تقييم الاستدامة المالية في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية ١٩٦٩-٢٠١٥، مجلة الإدارة العامة للمملكة العربية السعودية، مجلد ٥٧ العدد الأول.

مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، مجلد ٤٨، كلية الحقوق جامعة المنصورة، مصر.

بورحلي، وحيدة والعمراوي، سليم، ٢٠١٥، أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر ١٩٩٠-٢٠١٣، رسالة ماجستير، جامعة ام البواقي الجزائر.

#### ت. الكتب:

الجنابي، طاهر (٢٠٠٧)، علم المالية والتشريع المالي، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة.

الشرقاوي، محمود علي، ٢٠١٦، النمو الاقتصادي وتحديات الواقع (الطبعة الاولى)، دار غيداء للنشر والتوزيع، الاردن.

عريقات، حربي محمد موسى، ١٩٩٧، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي (الطبعة الثانية)، دار وائل للنشر، الاردن.

عريقات، حربي محمد موسى، ٢٠٠٦، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، دار وائل للنشر، عمان، الاردن.

#### ثانيا: المصادر الأجنبية:

Abdelatif, Lubna. & Shehata, Abdallah. (2006). Fiscal Sustainability and the Role of the State: A New Analytical Framework. Working paper, Cairo University.

Aimer, N.M., (2018), Estimating the Impact of Oil Rents on the Economic Growth of the OPEC Countries, European Journal of Management and Marketing Studies, European Journal of Management and Marketing Studies, Vol. 3, No. 1, 110-122.

Alshehri, Mohammed, 2019, Financial Sustainability and Economic Growth in Resource-rich Countries: Evidence from Saudi Arabia, University of Birmingham, UK.

Debrowski, Marek, 2016, Fiscal Sustainability: Conceptual, Institutional, and Policy Issues No (2)128, Case Warsaw, Poland.

Gujarati, D.N., (2004), Basic Econometrics, 4th edition, The McGraw- Hill Company, New York.

Jean Rivoire, (1994), the market economy, what do I know. University Press of France – PUF.

Johansen, S. & Juselius, K., (1990), Maximum likelihood estimation and inference on cointegration with applications to the demand for money, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol. 52, 169-210 .

Machado, Maria Beatriz, 2019, "The Impact of Financial Sustainability on Economic Growth in the European Union." Ph.D. thesis, University of Lisbon, 2019.

Sturm, Roland, Markus M. Muller, Prof R. Sturm, 1999, Public deficits (1st edition), Longman, London, England.

الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية و الإدارية والمالية، جامعة بابل، المجلد ١٣، العدد ١.

السلماني، ميثم عبود و فيحان، ممدوح عطا الله، (٢٠٢٢)، قياس وتحليل أثر تقلبات الإيرادات النفطية في تنوع القطاعات السلعية في العراق للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد ١٤، العدد ٤، ٥٦-٣٧.

صالح، عهود حمود وسلمان، احمد عبدالله، (٢٠٢١)، استراتيجية مستقبلية حول واقع مؤشرات الاستدامة المالية في العراق، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة واسط عدد ١٣.

عباس، نبراس محمد، (٢٠٢١)، أثر الدين العام على تطور النشاط الاقتصادي في العراق (دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية خلال الفترة (٢٠١٨-٢٠١٢)، مجلة العلوم الإسلامية، مجلد ٢، العدد ٢٨، ٣٢-١.

عبد اللطيف، إيمان محمد، (٢٠٢٠)، العلاقة بين معدلات التضخم ومعدل النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (٢٠١٨-١٩٦١)، مجلة دراسات، مجلد ٢١، العدد ٣، ١٥٠-١٣٠.

عبدالله، علي خالد والشمري، مايج شبيب، (٢٠٢٠)، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في العراق للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٧، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة واسط.

علي، رحمان حسن وعبيد، مروان شاكور، ٢٠٢٠، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٧، مجلة الكوت للاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة واسط عدد ٣٥.

الغالي، كريم سالم، (٢٠١٢)، الإنفاق الحكومي واختبار قانون فاجنر Wagner's law في العراق للمدة (١٩٧٥-٢٠١٠): تحليل قياسي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد ٨، العدد ٢٥، ٥٢-٢٩.

مارف، نزار حمه صديق و نوري، نياز نجم الدين، (٢٠٢٢)، أثر السياسة النقدية في نمو الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)، مجلة كردستان للدراسات الاستراتيجية، العدد ٤، ١٢٧-١٥٠.

محمد، شيماء فاضل وعزيز، خليل اسماعيل، ٢٠١٩، قياس الاستدامة المالية في العراق للمدة (٢٠١٧-٢٠٠٣) باستخدام نموذج VRA، جامعة تكريت كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ١٥، العدد ٤٧.

محمد، عمرو هشام وحسين، عماد حسن، ٢٠١٦، متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد ١٣، العدد ٥٥.

النعيمي، مقداد احمد والباشا، عادل صبحي عبدالقادر، ٢٠١٨، أثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة، مجلة الدنانير كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة العراقية، عدد ١٣.

الوائل، خضير عباس حسين ونعمة، زينب هادي، ٢٠٢٠، مديونية العراق وفرص تحقيق الاستدامة المالية، مجلة العلوم الاقتصادية جامعة بصرة، المجلد ١٤ العدد ٥٦.

#### ب. الرسائل والاطاريح:

البغداد، مروة فتحي السيد، ٢٠١١، مؤشرات الاستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر، اطروحة دكتوراه،

### کاربگیری بهره‌وایی دارایی‌های گشده نابووری عیراق بۆ ماوهی (۲۰۲۲-۲۰۰۴)

پوخته

لیکۆلینیه‌که‌ی نڤستا نامانجی خه‌ملا‌ندنی کاربگیری هه‌ندیک له‌ بۆهره‌مکانی بهره‌وایی داراییه‌که‌ به (قه‌ری گشته، داها‌تی نه‌وت، خه‌رجی حکه‌مه‌ت، ریزه‌ی سوود، هه‌لاوسان، نه‌خی نالۆگۆر) له‌سه‌ر گه‌شه‌ی نابووری بۆوا‌هه‌ کراره‌ به (به‌سه‌می گشته ناوخۆ) له‌ عیراق بۆ ماوه‌ی (۲۰۲۲-۲۰۰۴). تو‌یزینه‌مه‌که‌ شۆوازی چهندایه‌تی به‌کاره‌یناوه‌ به‌ به‌کاره‌ینانی مۆدنیلی دواکه‌وتنی دابه‌شکراوی ئۆتۆریگریسیف (ARDL) بۆ خه‌ملا‌ندنی پارامه‌تره‌مکانی نه‌و گۆراوانه‌ی که‌ بۆ بهره‌وایی دارایی به‌کاره‌ینراون، نه‌نجامی تو‌یزینه‌مه‌که‌ ده‌ر به‌خستوه‌ که‌ گۆراوه‌مکانی بهره‌وایی دارایی کاربگیری به‌رچه‌وایی له‌سه‌ر گه‌شه‌ی نابووری عیراق هه‌یه‌ له‌ ماوه‌ی (۲۰۲۲-۲۰۰۴)، نه‌نجامی تو‌یزینه‌مه‌که‌ ده‌ ری کردوه‌ بوونی په‌یوه‌ندیه‌کی هاوسه‌نگی درێژخایه‌نی نیشان دا له‌ نیوان بهره‌وایی دارایی و گه‌شه‌ی نابووری، به‌ی پنه‌ی داها‌تی نه‌وت به‌ په‌کنیک له‌ گرنه‌گترین گۆراوه‌مکانی بهره‌وایی دارایی دادنه‌رنه‌ت که‌ کاربگیری له‌سه‌ر گه‌شه‌ی نابووری، دواتر گۆراوه‌ی خه‌رجیه‌مکانی حکه‌مه‌ت، پاشان گۆراوه‌ی نه‌خی نالۆگۆر له‌ گرنه‌گی سه‌یه‌مه‌دا دینه‌ت، دواتر گۆراوه‌ی کۆی قه‌ری گشته و له‌ کۆنا‌یه‌دا گۆراوه‌ی ریزه‌ی هه‌لاوسان. له‌ کاتیکدا کاربگیری به‌رچه‌وایی گۆراوه‌ی ریزه‌ی سوود له‌سه‌ر گه‌شه‌ی نابووری له‌ درێژخایه‌ندا ده‌ر نه‌که‌وت، تو‌یزینه‌مه‌که‌ کۆمه‌لێک پشه‌نیار پشه‌نیار ده‌کات، که‌ گرنه‌گترین عمقانه‌ی خه‌رجیه‌مکانی حکه‌مه‌ت و گرنه‌گدان به‌ خه‌رجیه‌مکانی وه‌به‌ه‌ینه‌نه‌ به‌ مه‌به‌ستی به‌ده‌سه‌ته‌ینانی داها‌تی زیاتر له‌ داها‌توو و به‌م شۆیه‌یه‌ نه‌گه‌ری بهره‌وایی دارایی زیاده‌کات، و سه‌رچه‌وه‌ی دارایی زیاده‌که‌ ره‌ته‌ نابووریه‌که‌نه‌وه‌ بنۆزینه‌وه‌. بواره‌ گرنه‌گه‌مکانی عیراق، وه‌ک کشتوکال و په‌شه‌سازی، و که‌مه‌کردنه‌وه‌ی ته‌واوی پشه‌یه‌ستن به‌ داها‌تی نه‌وت له‌ ریزه‌ی پلانیکی سترانه‌ی بۆ هه‌مه‌چه‌شه‌نه‌کردنی سه‌رچه‌مکانی داها‌ت، وه‌ک زۆریه‌ی ولاتانی نه‌نجه‌مه‌نی هاوکاری که‌ نداو کردوویه‌.

و‌شه‌ی سه‌ره‌کی: په‌یوه‌رمکانی بهره‌وایی دارایی، گه‌شه‌ی نابووری، داها‌تی نه‌وت، قه‌ری گشته، ARDL

### The impact of financial sustainability on Iraq's economic growth for the period (2004-2022)

Abstract

The current study aims to estimate the impact of some financial sustainability indicators measured by (public debt, oil revenues, government spending, interest rates, inflation, exchange rate) on economic growth as measured by (gross domestic product) in Iraq for the period (2004-2022). The study used the quantitative method using the autoregressive distributed lag model (ARDL) to estimate the parameters of the variables used for financial sustainability. The results of the study showed that the variables of financial sustainability have a significant impact on the economic growth of Iraq during the period (2004-2022), the results of the study showed the existence of a long-term equilibrium relationship. Between financial sustainability and economic growth, as oil revenues are considered one of the most important financial sustainability variables that have an impact on economic growth, followed by the government spending variable, then the exchange rate variable comes in third importance, followed by the total public debt variable, and finally the inflation rate variable. While the significant effect of the interest rate variable on economic growth in the long term did not appear, the study proposes a set of proposals, the most important of which is rationalizing government spending and focusing on investment spending in order to generate additional income in the future and thus increase the probability of financial sustainability, and find additional sources of financing from economic sectors. Vital areas in Iraq, such as agriculture and industry, and reducing total dependence on oil revenues through a strategic plan to diversify revenue sources, as most Gulf Cooperation Council countries have done.

Keywords: Financial sustainability indicators, Economic growth, Oil revenues, Public debt, ARDL.